

أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي

سامي بن عبيد بن سالم الشهراني
محمد بن حسين الفيضي
جامعة جازان
ماجد بن دخيل الله الحارثي
جامعة الملك عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المزايا والتحديات لتبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، وتحديد إن كانت مزايا المعيار تفوق تحدياته أو العكس. تصميم/منهجية/طريقة الدراسة: استعملت الدراسة المنهج الاستكشافي؛ وذلك بتوزيع قائمة استقصاء على أعضاء هيئة التدريس والمديرين الماليين في الشركات الزراعية؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها. عينة الدراسة وبياناتها: أجريت الدراسة على عينتها المكونة من خمسين مشاركاً من أعضاء هيئة التدريس والمديرين الماليين الذين يعملون في الشركات السعودية المدرجة بسوق الأسهم. نتائج الدراسة: تخلص نتائج هذه الدراسة إلى أن مزايا تبني واستخدام معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" تفوق تحدياته. أصالة الدراسة: تُسهم هذه الدراسة في معرفة واستكشاف أبرز المزايا والتحديات لتبني معيار المحاسبة رقم (41) في سياق القطاع السعودي الزراعي؛ مما يساعد على تحديد مدى ملائمة استخدام المعيار رقم (41) في السياق السعودي، وبيان مدى إسهامه في تنمية إيرادات قطاع الزراعة واستدامته في المملكة، وفي جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. حدود الدراسة وتطبيقاتها: اقتصرت الدراسة على فئات محددة من المشاركين، تضم المديرين الماليين في المنشآت الزراعية في سوق الأسهم السعودية، كما اقتصرت على الأكاديميين في أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية ذوي العلاقة بأهداف الدراسة. وأجريت خلال فترة زمنية محددة استغرقت ستة أشهر، واقتصرت على محورين أساسيين هما: مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41)، وتحدياته. الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، المزايا، التحديات، الأصول الحيوية.

تصنيف JEL: M410, Q140

تم تسلم البحث في 2025/1/20، التعديل الأول في 2025/3/7، التعديل الثاني في 2025/4/22، أُجيز للنشر في 2025/4/22.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. جميع الحقوق محفوظة للمجلة. الإشارة المرجعية: الشهراني، سامي بن عبيد بن سالم، والفيضي، محمد بن حسين، والحارثي، ماجد بن دخيل. (2025). أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*. <https://doi.org/10.34120/ajas.2025.1345>

ABSTRACT

**The Impact of Adopting of International Accounting Standard (41)
on the Saudi Agricultural Sector**

Sami O. S. Al-Shahrani
Mohammed H. Al-Fifi
Jazan University

Majid D. A. Al-Harhi
King Abdulaziz University

KSA

Purpose: The study looks into the key benefits and challenges associated with the adoption of International Accounting Standard (IAS) (41) titled "Agriculture", while assessing whether the benefits of implementing this standard outweigh its challenges or the other way around.

Study design/methodology/approach: A descriptive exploratory framework was employed, involving the distribution of a questionnaire directed at accounting academics from three Saudi universities, as well as financial managers within the agricultural sectors, to effectively address the main research inquiries and achieve the study's objectives.

Sample and data: The sample comprised fifty participants, including accounting academics and financial managers from Saudi-listed agricultural companies.

Results: The findings of this study conclude that the advantages of adopting IAS (41) indeed outweigh the associated challenges.

Originality/value: This study contributes to the existing literature by identifying the most prominent benefits and challenges of implementing IAS 41 in the Saudi agricultural context. It offers insight into the appropriateness of applying the standard within this sector and highlights its potential to enhance agricultural revenues and attract both domestic and foreign investment.

Research limitations/implications: The study is limited to a specific set of participants – namely, financial managers in publicly listed agricultural firms and accounting academics. It also focuses solely on two aspects of IAS (41) adoption: benefits and challenges. Furthermore, the data collection was limited to a period of six months.

Keywords: International Accounting Standard (41) "Agriculture", Benefits, Challenges, Biological Assets.

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

To cite: Al-Shahrani, S. O. S., Al-Fifi, M. H., & Al-Harhi, M. D. A. (2025). The impact of adopting of international accounting standard (41) on the Saudi agricultural sector. *Arab Journal of Administrative Sciences*. <https://doi.org/10.34120/ajas.2025.1345>

المقدمة

على الرغم من تباين أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية، فإن المشروعات الزراعية تمثل أهمية كبرى لدى صناعات القرار في المجالين الزراعي والاقتصادي؛ لما لها من دور محوري وفَعَّال في التطوير الاقتصادي والاجتماعي من حيث تشغيل العمالة المدربة والمشروعات المتخصصة التي تتطلب اهتماماً خاصاً بالأنشطة المالية والإدارية والبيئية، ومن ثمَّ إسهامها المباشر وغير المباشر في دعم النمو الاقتصادي، وكفاءتها في استخدام رأس المال، نظراً لتأثير مثل تلك المشروعات في الفرد والمجتمع، إضافةً إلى الارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته في هذا النوع من المشروعات الحيوية (صبرينة، 2022).

في إبريل 2011، اعتمد مجلس المعايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي للمحاسبة (41)، الذي يهدف إلى تبني المعالجات المحاسبية والعرض والإفصاح المالي للبيانات المتعلقة بالأنشطة الزراعية، ومن هذا السياق عرف المعيار الدولي للمحاسبة (41) بأن الأنشطة الزراعية هي: "تلك الأنشطة التي تساعد على تحويل الأصول البيولوجية (حيوانات أو نباتات) للبيع، أو تحويلها إلى منتجات زراعية" (IFRS, 2025). إضافةً إلى ذلك، فإن معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" (41) يهتم بمفاهيم وسياسات المحاسبة في القطاع الزراعي، التي تسهم في إدارة التحول البيولوجي للحيوانات والنباتات، والتي تتمثل في عمليات التكاثر والحصول على محصول زراعي، أو تعزز قيمة الأصول البيولوجية. لذا؛ فإن الأصول الحيوية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، تتضمن التحول في عمليات النمو وإعادة الإنتاج والتكاثر، الذي يسبب تغيرات جوهرية على الأصل الحيوي (Elad, 2004).

وينطبق المعيار الدولي للمحاسبة (41) على الأصول الحيوية، باستثناء النباتات المثمرة والمحصولات الزراعية والمنح الحكومية وغيرها المتعلقة بالأصل الحيوي. وفي المقابل، لا ينطبق هذا المعيار على الأصول المتداولة (المخزون) والأصول الثابتة (الأراضي والممتلكات والآلات) وغيرها، والأصول غير الملموسة (براءة الاختراع - علامات تجارية) (IFRS, 2025). وفيما يتعلق بمبدأ الاعتراف والقياس معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، فإن هذا المعيار يتطلب الاعتراف بالقيمة العادلة للأصول الحيوية مخصصاً منها تكاليف المبيعات، لكي تُقدَّر قيمة الأصول الزراعية، وعند عدم وجود سوق فعالة لهذه الأصول، فإن المنشأة يجوز لها استخدام سعر سوق أصول مماثلة، وإذا صعب الاعتراف بكل من القيمة العادلة وسعر السوق، فإن المنشأة لها الحق في تقييم تلك الأصول الزراعية بصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لهذا الأصل (Kosta et al., 2022). ونظراً للاهتمام الزائد بالمشروعات الزراعية في الدول النامية والمتقدمة، فقد رافقه اهتمام بالإنثبات والقياس المحاسبي الذي يجب أن تتبعه هذه المشروعات؛ إذ اعتمدت الهيئة في عام 2017-2018 المعيار الدولي للمحاسبة (41)، المعتمد من مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاص بالأنشطة الزراعية، بهدف إتاحة معلومات

محاسبية ذات طبيعة خاصة تناسب متطلبات مستخدمي القوائم المالية لتلك المشروعات (SOCPA, 2023).

وفي السياق السعودي وانسجاماً مع رؤية السياق السعودي (2030) لتتبع إيرادات ومصادر الدخل، وتشجيع رواد الأعمال؛ أُعيدت هيكلة قطاع الزراعة بما يوافق متطلبات هذه المرحلة، إذ وافقت المملكة على برنامج التحول السعودي الوطني في قطاع الزراعة، وذلك لتحقيق الكفاءة والفاعلية والإنتاجية؛ بهدف تحقيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي، ليكون قطاعاً جذاباً للاستثمارات الزراعية والغذائية في مجالات الإنتاج النباتي ومدخلات الإنتاج والتسويق الزراعي والمدن الزراعية والسياحة الزراعية، والأسمك، والتصنيع الزراعي، والغذائي. انطلاقاً من ذلك، تسعى المملكة إلى التوسع وتنمية النشاط الزراعي؛ وذلك بوضع خطط تنموية تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لقطاع المشروعات الزراعية، وأسست في سبيل ذلك صندوق التنمية الزراعي الذي يتولى دعم تلك المشروعات للأفراد والشركات على حدٍ سواء (Nurunnabi et al., 2022).

مشكلة الدراسة

بين الباحثون في عرضهم للدراسات السابقة بوضوح ما يميز دراستهم هذه عن الأبحاث السابقة؛ بأن تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي يعدُّ من الموضوعات الحديثة التي لم تتلَّ نصيبها من الدراسة والبحث، نظراً لحدائثة تبني المعايير المحاسبية الدولية في المملكة بداية على الشركات المدرجة بالسوق السعودية، في إطار توحيد الممارسات المحاسبية الدولية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة بتركيزها على معيار المحاسبة (41) للمنشآت الزراعية العاملة في البيئة السعودية. وبناء على ذلك؛ فقد تسهم الدراسة في سد فجوة أدبية موجودة فيما يتعلق بدراسة معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في السياق السعودي في الجوانب الآتية: أولاً: مزايا استخدام المعيار في السياق السعودي ومدى ملاءمته للسياق السعودي. ثانياً: تحديد التحديات التي تعوق استخدام المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية على الأصول البيولوجية. وبناء على ذلك، يمكن مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات التي أجريت في دول أخرى؛ للحصول على نظرة أعمق وأوسع حول تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"؛ وذلك بهدف تقديم حلول مقترحة لمواجهة تحديات استخدام المعيار. ثالثاً: معرفة إن كانت مزايا المعيار تفوق التحديات أو العكس. وبناء على ذلك، يمكن تحديد مدى مواءمة تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) لبيئة الأعمال في السياق السعودي من عدمها.

يبرز العديد من التحديات التي تواجه المنشآت الزراعية في المملكة العربية السعودية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41). ونتيجة لذلك، قد لا تتمكن تلك المنشآت من الاستفادة من مزايا تطبيق المعيار، إضافة إلى التحديات التي قد تواجهها في أثناء تطبيق المعيار؛ مما يؤدي إلى وجود فجوات في الممارسات والتطبيق. ثم إن النقص في الدراسات المتخصصة التي تناولت الموضوع في السياق السعودي يزيد من الفجوة المعرفية؛ ومن ثم يصعب فهم واقع

تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة". وبناء على ما سبق، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية عند تبني معيار المحاسبة الدولي (41) الزراعة؟

يتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

- 1 - ما مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي؟
- 2 - ما التحديات التي تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي؟
- 3 - هل المزايا تفوق التحديات أو العكس في تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي؟

هدف الدراسة

وانطلاقاً من رؤية المملكة 2030 في تنوع مصادر إيراداتها والاستدامة المالية في القطاعات الرئيسية، ومن ضمنها النشاط الزراعي، لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نحو الاستدامة والتطور الاقتصادي؛ سلطت هذه الدراسة الضوء على واقع تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" على المنشآت الزراعية في السياق السعودي. ولذلك؛ فإن هناك حاجة ملحة إلى استخدام المعيار رقم (41) في تلك المنشآت، بهدف تلبية متطلبات مستخدميها من المعلومات والبيانات المحاسبية التي من شأنها مساعدة الملاك والمستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية والائتمانية المناسبة (Marsh & Fischer, 2013). فلذلك هدفت هذه الدراسة إلى:

تسليط الضوء على المزايا والتحديات التي تواجه المنشآت الزراعية في المملكة العربية السعودية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، والمزايا التي تحصل عليها تلك المنشآت الزراعية عند تبني المعيار الدولي للمحاسبة (41). وتتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- 1 - تسليط الضوء على مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 2 - تسليط الضوء على التحديات التي تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 3 - تحديد إن كانت مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" تفوق التحديات أو العكس.

أهمية الدراسة

يمكن بيان أهمية الدراسة من الجانبين النظري والتطبيقي على النحو الآتي:

الجانب النظري

- 1 - تمثل هذه الدراسة دليلاً أمام الأكاديميين لمعرفة المزايا والتحديات التي تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"، ما يسهم في معرفة نقاط القوة والضعف والتعامل معها.
- 2 - تعد هذه الدراسة مصدراً لإعداد بحوث ودراسات مستقبلية، لكونها أول دراسة من نوعها -بحسب علم الباحثين- تُعدُّ في هذا الجانب؛ لذلك يمكن أن تعد مدخلاً جديراً بالاهتمام، وينبغي التوسع فيها لتعزيز مفهوم معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في السياق السعودي.

الجانب التطبيقي

- 1 - تصف هذه الدراسة مدى تبني متطلبات معيار المحاسبة لإعداد التقارير المالية الدولية للمشروعات الزراعية، وتبرز أهمية ذلك في بيان مزايا التبني وتحديد أوجه القصور فيه؛ ما يسهم في عملية تعزيز فهم المعيار والتزام تنبيه واستخدامه الاستخدام الملائم.
- 2 - رفع وعي إدارات المنشآت الزراعية بأهمية المعيار (41) لإعداد التقارير المالية وتحديث محتواها المعلوماتي؛ لتعزيز الشفافية، وتسهيل مقارنتها المرجعية بين هذه الشركات محلياً وعالمياً؛ ما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والتنمية المالية والاقتصادية والزراعية في السياق السعودي.
- 3 - إيجاد حلقة وصل وتعاون بين الشركات الزراعية والجامعات والشركات والهيئات الأخرى: (هيئة المحاسبين القانونيين -شركات المحاسبة -الجامعات)، بما تقدمه هذه الدراسة من توصيات يمكن الاعتماد عليها.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الاستكشافي بهدف تعرُّف المزايا والتحديات التي تواجه المنشآت الزراعية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمنشآت الزراعية. ويسهم هذا المنهج إسهاماً فعّالاً في الوصول إلى فهم عميق لواقع التطبيق والممارسات في هذا المجال؛ من خلال المساعدة على تحليل بيانات محاور استبانة الدراسة الموجهة للمستجيبين في هذا المجال.

تقسيم الدراسة

ويهدف الجزء الآتي من الدراسة إلى بيان الجوانب النظرية المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (41)، يلي ذلك استعراض الدراسات السابقة ومناقشة نتائجها، ثم توضيح منهجية الدراسة، ثم تحليل ومناقشة النتائج التي بناء عليها تُعْرَضُ نتائج الدراسة وتوصياتها، مع إدراج قائمة المراجع في القسم الأخير من الدراسة، وأخيراً إدراج أداة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة في الملاحق.

الإطار النظري للدراسة

أنواع الأنشطة الزراعية

بناءً على دراسة بن قدور وشماخي (2020)، قُسمت أشكال الأنشطة الزراعية إلى ثلاثة أقسام رئيسة كالآتي:

النشاط النباتي: الإنتاج النباتي يمثل جميع المحاصيل الزراعية كالفاكهة، والخضراوات، والحبوب، وغيرها. وقد يتأثر النشاط النباتي تأثيراً مباشراً بعدة عوامل؛ منها: جودة البذور، والطقس (المناخ)، والأسمدة. أيضاً طريقة إدارة المزارعين ممثلة بالعنصر البشري تؤثر في كمية الإنتاج وجودته. كذلك، جودة المُعدات والأدوات تدخل في تنمية المحاصيل الزراعية. تُصنَّف المحاصيل الزراعية أصولاً متداولة إذا كانت فترة تحصيلها أقل من سنة. أما إذا كانت فترة المحصول أكثر من سنة، فتعد من الأصول الثابتة. في الواقع، لا يمكن التنبؤ بكميات الإنتاج في النشاط النباتي بسبب أن المحاصيل الزراعية قد تتأثر بعدة عوامل قد تكون خارجة عن إدارة المزارع؛ مثل تقلبات الطقس والجفاف.

النشاط الحيواني: الإنتاج الحيواني يتمثل في كل ما يُنتَج ويُباع منتَجاً نهائياً في الأسواق؛ مثل المواشي والأسماك والدواجن. كذلك، لا يمكن التنبؤ بالإنتاج الحيواني لعدة تحديات؛ منها: نقل الأمراض، وتقلبات المناخ، ومواسم التكاثر. في الفترة الحالية، يواجه الإنتاج الحيواني ارتفاعاً كبيراً في الأسعار؛ وذلك لزيادة الطلب العالمي على الغذاء، وارتفاع تكلفة الأعلاف، وارتفاع تكلفة النقل (لونيس، 2021).

إنتاج الصناعات الغذائية: يتمثل نشاط الصناعات الغذائية في تحويل الإنتاج الزراعي إلى منتجات غذائية قابلة للبيع في الأسواق؛ مثل مشتقات الألبان والعصائر. ويعتمد إنتاج الصناعات الغذائية اعتماداً كبيراً على الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، وأيضاً ارتفاع قيمتهما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الصناعات الغذائية (بن قدور وشماخي، 2020).

كما يلحق بالأعمال الزراعية أنشطة أخرى قد تكون مكملة أو تابعة لها تكون ذات قيمة اقتصادية؛ مثل أعمال التشجير، وتمتد لتشمل زيادة قيمة الأصول البيولوجية من خلال النمو أو التكاثر (جوهرى وآخرون، 2019؛ القينعي، 2020).

التحديات عند تطبيق المعيار المالي الدولي (IAS 41)

تواجه شركات القطاع الزراعي في السعودية الكثير من التحديات عند تطبيق المعيار المالي الدولي (IAS 41) في السعودية (IFRS, 2025). بعض التحديات التي قد تواجه شركات القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية تتعلق بتحديد التكلفة العادلة للأصول الزراعية نتيجة للظروف المحلية؛ مثل تقلبات الأسعار على نحو لا يمكن التنبؤ بها؛ إذ إن هذه التقلبات تؤدي إلى صعوبة قياس التكلفة العادلة بدقة (بن قدور وشماخي، 2020). إضافة إلى ذلك، لا يمكن حصر بيانات دقيقة في أسواق القطاع الزراعي في السعودية، وقد تتسبب الظروف المناخية المتغيرة والتحديات البيئية في الجفاف وغياب الأمطار؛ مما قد يؤدي إلى تلف المحاصيل الزراعية ويؤثر في تحديد القيمة العادلة للمنتجات الزراعية. هذا ويستدعي غياب الأسواق السائلة لبعض السلع الزراعية تعزيز قدرات الشركات الزراعية في السعودية على فهم المعيار وتطبيقه بدقة، فضلاً عن الحاجة إلى التعاون مع مستشارين ماليين ذوي خبرة في القطاع الزراعي؛ وذلك لتحديد القيمة التقديرية للأسعار في القطاع الزراعي السعودي (Nurunnabi et al., 2020).

من المنظور المحاسبي، قد تواجه المنشآت الزراعية بعض التحديات؛ على سبيل المثال: الانتقال إلى معايير محاسبية متخصصة، فقد تفتقر السعودية إلى معايير محاسبية متخصصة تتوافق مع القطاع الزراعي. على الرغم من تبني السعودية معايير IFRS؛ فإن هناك افتقاراً إلى المعرفة الكافية بظروف العمل وتقلبات الطقس وإدارة المزارع بالطريقة الفعالة. علاوة على ذلك، فإن اختلاف الفترات المحاسبية والمالية مع الإنتاج الزراعي يُعدّ من التحديات الكبرى؛ إذ لا يمكن تحديد سنة مالية للإنتاج لأن الإنتاج الزراعي يعتمد على المواسم لحصد المحاصيل الزراعية؛ مما قد يؤثر سلباً في وضع توقعات مستقبلية للأسعار والإنتاج. إضافة إلى وجود صعوبة كبيرة في إعداد التقارير المالية بالنسبة للقطاع الزراعي؛ وذلك لسرعة تغير الظروف في هذا القطاع؛ مما يصعب تقدير الإنتاج الزراعي؛ لذلك قد توجد صعوبات في عمل التقارير المالية ومتابعة سيرها في القطاع الزراعي في السعودية. ويعد التعامل مع الأصول الثابتة كالمعدات والآلات أكثر سهولة من التعامل مع الأصول البيولوجية؛ لصعوبة التنبؤ بإنتاجها وأسعارها، وصعوبة توقع العوامل المؤثرة فيها. لذلك، يُتعامل مع المنتجات الزراعية (البيولوجية) تعاملاً يختلف عن التعامل مع الأصول الثابتة (Kosta et al., 2022).

الدراسات السابقة

أبرز مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

عرض الدراسات السابقة حول مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

هدفت دراسة (Marsh and Fischer (2013 إلى مناقشة التوجهات المحاسبية الأمريكية والدولية حول الأصول الزراعية والبيولوجية بشأن تبني المعيار المحاسبي (41)؛ وكذلك مناقشة

مزايا تبني هذا المعيار في حال توجهات الولايات المتحدة إلى تبني معايير المحاسبة الدولية. واستخدمت هذه الدراسة الأسلوب الاستطلاعي؛ وذلك لقياس مزايا تطبيق المعيار المحاسبي (41). وتوصلت نتائج دراستهما إلى أن المعيار يساعد على تحسين وتسهيل المقارنة بين التقارير المالية للشركات العالمية والمحلية (Marsh & Fischer, 2013).

هدفت دراسة (Isidro 2019) إلى فهم خصائص تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في المنشآت الزراعية التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية في الدول الأوروبية. واستخدم الباحث أسلوب مراجعة الأدبيات السابقة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن من مزايا استخدام المعيار الدولي للأصول الحيوية (41) قياس الأصول الحيوية بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، وهذا النموذج من القياس يعدُّ أفضل تقدير للقيمة الاقتصادية لهذه الأصول. إضافة إلى ذلك، هدفت دراسة كل من بن قدور وشماخي (2020) إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمعيار رقم (41)، وبيان الإفصاح للمعيار، ومدى توافق المعيار رقم (41) مع النظام المحاسبي الجزائري. واستخدمت الدراسة أسلوب مراجعة الأدبيات السابقة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها: أن هناك توافقاً كبيراً بين المعايير الدولية والسياسات المحلية المستخدمة، وهذا التوافق يساعد على عدم وجود فروقات جوهرية من حيث الأهداف والمبادئ المتعلقة بالقياس والإفصاح في المنشآت الزراعية الجزائرية.

وثمة دراسة حديثة أجراها (Kosta et al. 2022) هدفت إلى معرفة أبرز المزايا التي تواجه المنشآت الزراعية في دولة ألبانيا في أثناء إعداد التقارير المالية التي تسهم في توفير البيانات السلمية لأصحاب القرار. واستخدمت الدراسة أسلوب مراجعة الأدبيات السابقة، وكذلك توظيف طريقة الدراسة بعمل مقابلات مع صناع التقارير المالية. استخدم الباحثون قائمة الاستقصاء وتوزيعها على المنشآت الزراعية؛ وذلك لجمع البيانات التي تتطلبها الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى معرفة المشكلات الحاسمة التي تواجهها المنشآت الزراعية الألبانية في أثناء إعداد التقارير المالية، وإيجاد حلول تساعد على توفير معلومات مناسبة للضرائب وللملاك لاتخاذ القرارات الصحيحة حتى يتمكنوا من الحصول على أعمال مستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة حول مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

تكس نتائج الدراسات السابقة حول مزايا تبني المعيار رقم (41) في تحسين القدرة على مقارنة التقارير المالية بين الشركات العالمية والمحلية؛ هذا يشير إلى أن وجود معايير موحدة يسهم في تقليل الاختلاف بين الأساليب المختلفة للتقارير المالية التي تعتمد عليها الشركات في أنحاء العالم. ومن ثمَّ، تمثل نتائج هذه الدراسات السابقة دعماً قوياً لأهمية استخدام المعيار الزراعي، وتعدُّ خطوة مهمة نحو تحقيق المزيد من الشفافية والمقارنة الفعالة بين المنشآت الزراعية حول العالم. إضافة إلى ذلك؛ يقاس معيار المحاسبة الدولي (41) بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، ويُعدُّ نموذجاً أكثر فاعلية في توفير تقدير دقيق للقيمة الاقتصادية؛

إذ يعكس بشكل أفضل الوضعَ الفعلي للأصل الحيوي في ظل التغير المستمر في الأسعار والتكاليف المرتبطة بالإنتاج. ثمَّ إنَّه يساعد الشركات الزراعية على تحديد قيمة أصولها بشكل أكثر شفافية، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن الاستثمار والتوسع أو حتى بيع الأصول. إجمالاً، يمكن القول: إن استخدام المعيار الدولي للأصول الحيوية بالقيمة العادلة يعد خطوة إيجابية نحو تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية؛ وهذا ما يعود بالنفع على الشركات الزراعية والمستثمرين على حد سواء. كما تشير نتائج الدراسات السابقة إلى وجود توافق كبير بين المعايير الدولية والسياسات المحلية المستخدمة في الجزائر، وخاصة في مجال المنشآت الزراعية، وهو أمر يعكس إيجابية واضحة من حيث توازن السياسات المحلية مع المعايير الدولية. هذا التوافق يسهم في تقليل الفجوات بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، ويعزز من قابلية مقارنة التقارير المالية بين الشركات المحلية والعالمية؛ مما يسهل على المستثمرين والمهتمين اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. لكن، يجب أن نتذكر أن التوافق مع المعايير الدولية لا يعني بالضرورة تطابقاً تاماً مع جميع جوانب الاقتصاد المحلي؛ فقد تظل هناك تحديات متعلقة بالبيئة المحلية، مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تتطلب تكييف بعض السياسات لتلبية احتياجات السوق الجزائرية.

أبرز تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

عرض الدراسات السابقة حول تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

من ناحية أخرى، تناولت بعض الدراسات السابقة التحديات التي تواجه تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"؛ فقد أظهرت هذه الدراسات أن تبني المعيار لا يخلو من تعقيدات، فعلى سبيل المثال هدفت دراسة (Elad 2004) إلى فهم بعض المشكلات والتحديات الرئيسة المتعلقة بتبني المعيار الزراعي في بعض الدول المتقدمة، ومنها فرنسا. وبناء على نتائج هذه الدراسة تبين أن هذا المعيار لا يتوافق مع السياسات المحاسبية المحلية في تلك البلدان؛ وذلك لصعوبة تبنيه لوجود مشكلات في التنبؤ والتفويض في القطاع الزراعي، من أهمها المشكلات المحاسبية المتعلقة بالبيئة. إن النتائج التي تشير إلى عدم توافق معيار رقم (41) مع السياسات المحاسبية المحلية في بعض البلدان تعكس تحديات حقيقية تواجه القطاع الزراعي في تلك البلدان؛ فالصعوبة في تبني المعيار قد ترجع إلى عدة عوامل، أبرزها التباين بين الأسس المحاسبية المحلية والمعايير الدولية، إضافة إلى المشكلات المرتبطة بتنفيذ هذا المعيار في بيئة العمل الزراعي.

وتناولت دراسة (Elad 2007) تحليل الدور الأيديولوجي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) في تعزيز شرعية الصراع الاجتماعي داخل سياق شركات التجارة العادلة للقهوة والغابات، التي فرضت عليها التشريعات المحلية تبني نموذج محاسبي يعتمد اعتماداً كاملاً على القيمة العادلة. استخدم الباحث أسلوب مراجعة التشريعات المحاسبية، وذلك في إطار الإصلاحات الهيكلية

التي اعتمدها البنك الدولي جزءاً من برامج التكيف. وتوصلت نتائج تلك الدراسة إلى أن هناك صعوبةً في فهم المحاسبة واستخدامها على أساس القيمة العادلة؛ وذلك لقياس الأصول الحيوية للقهوة والغابات. وتشير هذه النتائج إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في قياس الأصول الحيوية مثل القهوة والغابات يواجه تحديات كبيرة، ويعود ذلك إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول وتقويمها تقويماً دقيقاً.

وهدفت دراسة Argilés et al. (2011) إلى معرفة مدى تطبيق المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية مقارنة بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة، وذلك للأصول الحيوية ذات الصلة بالمعيار المحاسبي الدولي (41) "الزراعة". وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النشاط الزراعي معرّضٌ لبعض المخاطر والتغيرات المناخية والطبيعية؛ مما يصعب على المحاسبين تقويم الأصول الحيوية وفقاً للمحاسبة على أساس القيمة العادلة. وتُظهر هذه النتائج أن النشاط الزراعي يواجه تحديات كبيرةً بسبب المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والطبيعية؛ مما يعقد عملية تقويم الأصول الحيوية وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة.

وهدفت دراسة Kanabekova et al. (2021) إلى تحليل الأصول البيولوجية في المنشآت الزراعية لجمهورية كازاخستان. وقد توصل الباحثون إلى افتقار في استخدام المعيار فيما يتعلق بتقويم قيمة الأصول الحيوية؛ ما يؤدي إلى وجود صعوبة في الإفصاح والشفافية الكاملة عن هذه الأصول الحيوية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن غياب تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في تقويم قيمة الأصول الحيوية يشكّل عقبة كبيرة أمام الإفصاح والشفافية الكاملة في التقارير المالية الخاصة بالشركات الزراعية.

وهدفت دراسة لونيس (2021) إلى فهم النشاط الزراعي في المنشآت الزراعية في دولة الجزائر. استخدم الباحث أسلوب الجانبين النظري والتطبيقي لجمع البيانات التي تتطلبها الدراسة. وتوصلت النتائج إلى أن معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" ليس مطبقاً في المنشآت الزراعية الجزائرية، وخاصة في الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ وذلك لتعدد أنشطة هذا القطاع، ما يصعب فهم المعالجات والسياسات المحاسبية وتبنيها في هذا القطاع. وتشير هذه النتائج إلى أن تطبيق المعيار رقم (41) في المنشآت الزراعية الجزائرية، خاصة في الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، يواجه تحديات كبيرةً، ويعود ذلك إلى تعدد الأنشطة داخل هذا القطاع؛ مما يجعل من الصعب توحيد المعالجات والسياسات المحاسبية بما يتماشى مع متطلبات المعيار.

التعليق على الدراسات السابقة حول تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

بناءً على مناقشة الدراسات السابقة حول تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41)؛ يُمكن القول: إنّ تبني هذا المعيار في بعض البلدان يحتاج إلى تكيفات محلية، مع تحسين القدرة على تنفيذ التقويمات الدقيقة للأصول البيولوجية وتطوير البنية التحتية المحاسبية لتناسب مع

متطلبات المعيار. ولذلك يتطلب تطبيق القيمة العادلة أن تكون هناك آليات تقويم دقيقة وبيانات سوقية موثوقة، وهو ما قد يفتقر إليه العديد من الأسواق الزراعية. هذا يعني أن الشركات التي تعمل في مجالات مثل القهوة والغابات قد تجد نفسها في موقف صعب؛ إذ قد لا تعكس التقديرات المالية المعتمدة على القيمة العادلة بشكل حقيقي الواقع الفعلي لهذه الأصول؛ مما يزيد من تعقيد عملية إعداد القوائم المالية، ويؤثر في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية. من هنا تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات وأساليب محاسبية مرنة تتماشى مع الخصائص الفريدة للأصول الحيوية في هذه القطاعات، مع تحسين الشفافية والدقة في القياسات المحاسبية. فعدم تحديد القيمة العادلة للأصول الحيوية يعوق قدرة الشركات على تقديم معلومات دقيقة ومحدثة عن وضعها المالي؛ مما قد يؤثر في مصداقية التقارير، ويعقد اتخاذ المستثمرين والمقرضين للقرارات المالية. ومع ذلك، من المهم أن يُتَبَنَّى هذا النهج تَبَنِيًّا مدرّوساً، بحيث يُدَرَّبُ المحاسبون على كيفية تطبيق القيمة العادلة تطبيقاً صحيحاً، وتوفير الأدوات اللازمة لتحديد هذه القيمة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية. ويمكن أن يساعد تبني القيمة العادلة على تحسين الشفافية وتقوية ثقة المستثمرين في القطاع الزراعي؛ بشرط توفير الظروف المناسبة لتطبيق هذه المعايير تطبيقاً فعّالاً. هذا وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الزراعي يواجه العديد من التحديات المرتبطة بتنوع الأنشطة الزراعية، صعوبة التوحيد بين المعالجات المحاسبية، والمشاكل التي تواجهها الشركات الصغيرة في التكيف مع المعايير الدولية. لذلك، قد يكون من الضروري تطوير حلول محاسبية مرنة تتناسب مع واقع الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في الجزائر، مثل تبني معايير محاسبية مبسطة أو تقديم الدعم والتدريب الكافي لهذه الشركات من أجل تسهيل تطبيق المعيار.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي بهدف تعرّف المزايا والتحديات التي تواجه المنشآت الزراعية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمنشآت الزراعية. ويسهم هذا المنهج أيضاً إسهاماً فعّالاً في الوصول إلى فهم عميق لواقع التطبيق والممارسات في هذا المجال؛ من خلال المساعدة على تحليل بيانات محاور استبانة الدراسة الموجهة للمستجيبين في هذا المجال.

تصميم الدراسة الميدانية

استخدم الباحثون أداة قائمة استقصاء لمعرفة مزايا وتحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في القطاع الزراعي وذلك بجمع آراء المديرين الماليين الذين يعملون في القطاع الزراعي، وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة. هذه الأداة المستخدمة في هذه الدراسة تتوافق مع بعض الدراسات التي استخدمت قائمة الاستقصاء في الأبحاث المتعلقة بمناقشة معايير المحاسبة الدولية في السعودية؛ فعلى سبيل المثال لا للحصر استخدم الشهراني

والبدر(2025) أداة الاستقصاء لتحديد ما إذا كانت مزايا تطبيق نظام الفصول الثلاثة تفوق عيوبها وذلك في التعليم المحاسبي من خلال جمع البيانات المطلوبة من أعضاء هيئة التدريس. ومن هذا المنطلق فقد طوّر الباحثون قائمة استقصاء بناءً على الخطوات الآتية:

1 - صمّم الباحثون نسختين من الاستبانات باللغة العربية؛ وذلك لأن معظم الفئات المستهدفة في هذه الدراسة يستخدم اللغة العربية، وهم: المديرون الماليون في المنشآت الزراعية، وأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة؛ وذلك بناءً على مراجعة الدراسات السابقة (Kosta et al., 2022; Yamani & Almasarwah, 2019)، مع الأخذ في الحسبان أهداف الدراسة الرئيسية التي تسلط الضوء على المزايا والتحديات التي تؤثر في تبني المعيار رقم (41) في السياق السعودي.

2 - أُرسِلت أربع نسخ من قائمة الاستقصاء إلى عدد من المحكّمين المتخصصين في تخصص المحاسبة؛ للتحقق من مدى ملاءمة عبارات قائمة الاستقصاء لأهداف الدراسة، والتأكد من موثوقية قائمة الاستقصاء وصحّتها من حيث المفردات المستخدمة وصحّة العبارات، واقتراح التعديلات والإضافات الأخرى التي تسهم في جمع البيانات المناسبة للبحث. وأكد (Saunders et al. (2019 أن خطوة اختيار أداة الاستقصاء خطوة في غاية الأهمية؛ وذلك للتأكد من توافق عبارات قائمة الاستقصاء مع أهداف الدراسة، وضمان موثوقية القائمة وصحّتها من حيث المفردات المستخدمة ووضوح العبارات. وأرسِلت ثلاث نسخ إلى أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بناءً على التخصص والرتبة العلمية. وأرسِلت نسختان إلى عضوين برتبة أستاذ في جامعتين سعوديتين، وكلاهما ذو خبرة في تخصص المحاسبة لا تقل عن 15 سنة، كما أرسِلت قائمة الاستقصاء إلى عضو برتبة أستاذ مشارك يعمل في جامعة سعودية أخرى. وأرسل الباحثون أيضاً نسخة أخرى إلى مدير مالي يعمل في إحدى الشركات الزراعية. وبناءً على ملاحظات ومقترحات المحكّمين؛ أجرى الباحثون بعض التعديلات والإضافات. على سبيل المثال: اقترح معظم المحكّمين إضافة نبذة مختصرة عن معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" في مقدمة قائمة الاستقصاء؛ لتوضيح الفكرة العامة للمستجيبين، واقترح أحد المحكّمين إضافة خيار "لا أعلم" في القسم الثاني من السؤال الثامن في قائمة الاستقصاء؛ لكي يتيح هذا السؤال جميع الخيارات المناسبة للمستجيبين. وبناءً على هذه الملاحظات والمقترحات من المحكّمين؛ أضاف الباحثون بعض العبارات وعدّلاً عبارات أخرى، إذ تضمنت النسخ النهائية من الاستبانات في صورتها النهائية ستة أقسام رئيسة وفقاً لما يأتي:

- القسم الأول: المعلومات العامة، التي تشمل الجنس، والرتبة العلمية، والمؤهلات العلمية، والزمالة المهنية، وسنوات الخبرة في نطاق المحاسبة.
- القسم الثاني: تضمن أسئلة عن واقع تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي. ويهدف هذا المحور إلى معرفة هذا المعيار وفهمه، ومدى ملاءمته للسياق السعودي.

- القسم الثالث: يهدف هذا القسم إلى تحديد مدى موافقة هذه العبارات من عدمها حول مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" المتعلق بالقطاع الزراعي في السياق السعودي، واشتمل على خمس عبارات ذات علاقة بالمزايا بناءً على مراجعة الدراسات السابقة.
- القسم الرابع: يهدف هذا القسم إلى تحديد مدى موافقة هذه العبارات من عدمها حول تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" المتعلق بالقطاع الزراعي في السياق السعودي، وتضمّن سبع عبارات ذات علاقة بتحديات تبني المعيار واستخدامه.
- القسم الخامس: تضمن فقرتين للسؤال عن آراء المشاركين إن كانت المزايا تفوق التحديات أو العكس.
- القسم النهائي: تضمن فقرّة تطلب إلى المشاركين إضافة أي اقتراحات أو تعليقات عن موضوع الدراسة، وفقرّة أخرى تُعرب عن الشكر والتقدير للباحثين للمشاركين في الاستبيانات.

مجتمع الدراسة وعينتها

ينقسم مجتمع العينة في هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين:

المجتمع الأول: أعضاء هيئة التدريس المتخصصون في المحاسبة المالية، وخصوصاً في المعايير الدولية للمحاسبة؛ لأن معظم الدراسات السابقة اعتمدت اعتماداً كبيراً على آرائهم؛ لما يملكونه من معرفة متعمقة بالمفاهيم المحاسبية والمعايير الدولية؛ وبناء على ذلك سوف يقدمون إجابات جيدة للدراسة، وهذه الفئة أيضاً ليس لديها مصلحة مباشرة في القطاع الزراعي أو في تطبيق المعيار؛ مما يساهم في تقديم تقييم موضوعي وحيادي بناءً على خبراتهم البحثية والمعرفية. مجتمع عينة أعضاء هيئة التدريس ضمّ ثلاث جامعات تقع جنوبي المملكة العربية السعودية، وهي: جامعة الملك خالد، جامعة جازان، وجامعة نجران. ويبلغ متوسط عدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات نحو 75 عضواً. جُمعت 36 استجابة من إجمالي 75 عضواً؛ مما يمثل نحو 50% من مجتمع الدراسة في هذا الجانب.

المجتمع الثاني: المديرون الماليون في القطاع الزراعي في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية، ويتكوّن إجمالي مجتمع هذه الفئة من 19 منشأة من هذا القطاع. وجمعت استجابة 14 من أصل 19 منشأة، ما يعادل أكثر من 70% من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الزراعي؛ وهذا يعكس تمثيلاً جيّداً لهذه الفئة.

على حين تمثل هذه العينة تمثيلاً مناسباً للمجتمع المستهدف؛ وهذا ما يسمح بتحقيق أهداف الدراسة بدقة وموثوقية عالية. ويصف جدول (1) عينة الدراسة وفقاً لمجموعة من المتغيرات.

جدول 1
وصف عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
العمل	عضو هيئة تدريس	36	72%
	مدير مالي	14	28%
الجنس	ذكر	44	88%
	أنثى	6	12%
بيانات أعضاء هيئة التدريس			
الجنسية	سعودي	19	52.8%
	غير سعودي	17	74.2%
الدرجة العلمية	أستاذ	4	11%
	أستاذ مشارك	8	22.2%
	أستاذ مساعد	13	36.2%
	محاضر	9	25%
	معيد	2	5.6%
	سنة متعاون	1	2.8%
	5 سنوات فأقل	4	11.1%
	6-10 سنوات	15	41.7%
عدد سنوات الخبرة	11-15 سنة	7	19.4%
	20 سنة فأكثر	9	25%
	5 سنوات فأقل	6	16.7%
	6-10 سنوات	5	13.9%
عضواً مهنيّاً في القطاع التعليمي العالي	11-15 سنة	2	5.6%
	20 سنة فأكثر	6	16.7%
	لا يوجد	17	47.2%

تابع/ جدول 1
وصف عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
بيانات المديرين الماليين			
المستوى التعليمي	الدبلوم	1	7.1%
	البكالوريوس	9	64.3%
	الماجستير	3	21.4%
	الدكتوراه	1	7.1%
عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	6	42.9%
	6-10 سنوات	1	7.1%
	11-15 سنة	1	7.1%
	20 سنة فأكثر	4	28.6%
الزراعي	لا يوجد	2	14.3%

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

استخدم الباحثون البرنامج الإحصائي (SPSS) Statistical Package Social Sciences؛ وذلك لإجراء الأساليب الإحصائية الوصفية لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ وذلك لتحليل الوصفي لعبارات الدراسة. إضافة إلى ذلك؛ أجرى الباحثون اختبارات تكافؤ المجموعتين على متغيرات الدراسة t -test لعينتين مستقلتين؛ لاختبار الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول المزايا والتحديات المتعلقة بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41). كما استخدم الباحثون أسلوب حساب معامل الارتباط بين الدرجة على العبارة (الفقرة) والدرجة الكلية للمحور الذي تنتسب إليه، ثم حساب معامل الارتباط بين (3، 4) الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للقائمة؛ للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للقائمة الاستقصاء. وجاءت النتائج كما يأتي في الجدولين (2) و(3):

جدول 2

قيم معاملات الارتباط بين درجة الجملة والدرجة الكلية للمحور

مزايا تبني المعيار رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي		تحديات وصعوبات تبني المعيار رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0.639**	1	0.805**
2	0.877**	2	0.673**
3	0.890**	3	0.670**
4	0.760**	4	0.600**
5	0.806**	5	0.608**
		6	0.780**
		7	0.804**

*** $p < 0.001$, ** $p < 0.01$, * $p < 0.05$

جدول (2) يوضح أن قيم معاملات الارتباط بين مفردات المحور والدرجة الكلية للمحور دالة؛ وما يفسر ذلك أن الفقرات تقيس ما يقيسه المحور؛ وهذا يدل على أن هناك مؤشراً صدق وثقة بين كل من الدرجة الكلية للمحور ودرجة المفردة.

جدول 3

قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للمحاور

م	المحاور	الارتباط	مستوى الدلالة
H1	مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي	0.569**	0.01
H1	تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي	0.764**	0.01

*** $p < 0.001$, ** $p < 0.01$, * $p < 0.05$

يتضح من جدول (3) السابق أن قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للمحاور دالة؛ وهذا يوضح أن الدرجة للمحاور تقيس ما تقيسه قائمة الاستقصاء، وهو أيضاً مؤشراً على الصدق.

ويهدف الجدول الرابع في الأسفل إلى عرض أوجه الاتفاق والتباين بين المديرين الماليين وأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بمزايا وتحديات تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41) "الزراعة" في المملكة العربية السعودية. وتعتمد هذه النتائج على المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (t) ومستوى الدلالة الإحصائية؛ مما يتيح فهماً أعمق لتوجهات وآراء الفئتين المدروستين كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول 4

أوجه الاتفاق والتباين بحسب العمل لمزايا وتحديات تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41) "الزراعة"

المقياس	المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة
مزايا تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"	مديرون ماليون سمات	4.21	0.822	0.415
صعوبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"	مديرون ماليون العمل	4.07	0.569	0.412
	أعضاء هيئة تدريس	3.27		
	أعضاء هيئة تدريس	3.08		

يُتضح من نتائج جدول (4) السابق أن المتوسط الحسابي لآراء المديرين الماليين بشأن مزايا تطبيق المعيار بلغ (4.21)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لآراء أعضاء هيئة التدريس (4.07)؛ مما يشير إلى اتفاق الفئتين على وجود فوائد ملموسة لتطبيق هذا المعيار. ثمَّ أنَّ قيمة t بلغت (0.822)، ومستوى الدلالة (0.415)، وهو أعلى من (0.05)؛ مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المجموعتين. وتشير هذه النتائج إلى أن كلاً من المديرين الماليين وأعضاء هيئة التدريس يرون أن تبني المعيار رقم (41) يوفر مزايا كبيرة للقطاع الزراعي في المملكة، مثل تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة الشفافية في عرض الأصول البيولوجية، وتعزيز قدرة المستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة. ويعكس هذا التقارب في الآراء وعياً عاماً بين العاملين في المجال المحاسبي والأكاديمي بأهمية المعيار، رغم اختلاف طبيعة عملهم.

وأظهرت النتائج أيضاً أن المتوسط الحسابي لآراء المديرين الماليين بلغ (3.27)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لآراء أعضاء هيئة التدريس (3.08) فيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بتطبيق المعيار؛ مما يشير إلى إدراك المجموعتين لوجود تحديات فعلية في التطبيق، وإن كانت بدرجة أقل من المزايا المتوقعة. ثمَّ أنَّ قيمة t بلغت (0.569)، ومستوى الدلالة (0.412)، وهو أيضاً أعلى من (0.05)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين من حيث تقويم هذه التحديات. وتعكس هذه النتائج اتفاقاً عاماً على أن تطبيق المعيار رقم (41) يواجه بعض التحديات؛ مثل تعقيد متطلبات القياس المحاسبي للأصول البيولوجية،

وضرورة توافر بيانات دقيقة حول القيم العادلة، إضافة إلى الحاجة إلى تدريب المحاسبين والممارسين على آليات التطبيق. ومع ذلك؛ فإنَّ المتوسط الحسابي لهذه التحديات كان أقلَّ من المتوسطات المرتبطة بالمزايا؛ وهذا ما يدل على أن الفوائد المتوقعة تفوق العقبات المحتملة؛ الأمر الذي يشير إلى أن تنفيذ المعيار قد يكون مجدياً على الرغم من التحديات.

وبمقارنة المتوسطات الحسابية للمزايا والتحديات؛ يتضح أن تقويم المزايا (4.21 و 4.07) كان أعلى بشكل ملحوظ من تقويم التحديات (3.27 و 3.08)؛ مما يشير إلى أن النظرة العامة تجاه تطبيق المعيار هي إيجابية، وأن هناك قبولاً واسعاً لفوائده على الرغم من العقبات التي قد تواجهه. ثمَّ إنَّ غياب الفروق الإحصائية بين المديرين الماليين وأعضاء هيئة التدريس يعكس اتساقاً في الآراء بين العاملين في القطاع المالي والأكاديمي؛ ممَّا يعزز من أهمية تطبيق المعيار، ويدعم الجهود المبذولة لتذليل التحديات المرتبطة به.

اختبار صلاحية أداة الاستقصاء

استخدم الباحثون اختبار ألفا كرونباخ، وهو يعدُّ من الاختبارات الأكثر شيوعاً لقياس ثبات أداة قائمة الاستقصاء والتحقق منه، وهذا الاختبار يتراوح بين قيمة (1) و(صفر)، إذ تشير القيمة الأقرب للواحد إلى أن نتائج التحليل أكثر موثوقية (Taber, 2018). وفقاً لنتائج التحليل؛ تبين من جدول (5) أن قيم الثبات للاستبانة تراوحت ما بين (0.83-0.87)، وهي قيم تشير إلى وجود ثبات للاستبانة مرتفع ومقبول إحصائياً.

جدول 5

نتائج قياس درجة الاعتمادية لأداة الدراسة قيم معاملات الثبات للمحاور والدرجة الكلية للاستبانة

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
H1	مزايا تبني المعيار رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي	5	0.85
H2	تحديات تبني المعيار الدولي (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي	7	0.83
	استمارة الاستقصاء كاملة	12	0.87

لطبيعة أهداف الدراسة، وبناءً على الدراسات السابقة، وكذلك وضوح المقياس وسهولته على المستجيبين؛ اعتمد على المقياس الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيبين من عدمها حول الفقرات والمحاور في قائمة الاستقصاء، حددت درجة الموافقة أو عدم الموافقة في المقياس الخماسي الموضح في جدول (6) وفق الآتي:

جدول 6

مقياس الحكم على درجة الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط	
	إلى	من
لا أوافق بشدة	أقل من 1.8	1
لا أوافق	أقل من 2.6	1.8
محايد	أقل من 3.4	2.6
أوافق	أقل من 4.2	3.4
أوافق بشدة	5	4.2

التحليل الوصفي للدراسة

يهدف هذا القسم إلى تحليل بيانات محاور الدراسة التي تتوافق مع أهداف الدراسة الأساسية؛ وذلك بإجراء اختبارات الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المفردة للمزايا، وكذلك العبارات المفردة للتحديات. كذلك قام الباحثون بترميز الفئات الاسمية للمقياس الخماسي (ليكرت سكيل) (لا أوافق بشدة - لا أوافق - محايد - أوافق - أوافق بشدة) إلى الترميز الرقمي (1-2-3-4-5) على التوالي.

تحليل البيانات ومناقشة مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41) "الزراعة" للمنشآت الزراعية في السياق السعودي

الجدول السابع يوضح اتجاهات عبارات عينة الدراسة، وقد بينت توجُّهاً عاماً نحو الموافقة على بُعد مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.11)، فعلى سبيل المثال: كانت من أكثر العبارات ذات الأهمية القصوى والتي حظيت بموافقة عالية العبارات الآتية: (المعيار رقم (41) يحسن المعلومات المالية؛ ما يجعلها أكثر شفافية ومصداقية في القطاع الزراعي)، و(المعيار رقم (41) يسهل عملية المقارنة بين التقارير المالية المحلية والدولية في القطاع الزراعي)، إذ جاءت في الترتيب الأول والثاني بدرجة (موافق بشدة) بمتوسطات (4.30)، (4.24) على التوالي، على حين جاءت بقية العبارات بدرجة (موافق). ويمكن تفسير هذه النتائج بوجود موافقة عامة من وجهة نظر المديرين الماليين والأكاديميين على أن تبني المعيار رقم (41) في القطاع الزراعي لديه مزايا وخصائص نوعية تساعد على تطوير الاقتصاد السعودي وتنميته. ومن أهم هذه المزايا: جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين جودة البيانات المالية؛ ما يجعلها أكثر مصداقية وشفافية، وتسهيل عملية المقارنة بين القوائم والتقارير المحلية والدولية، وأخيراً التقدير الأمثل لقياس قيمة الأصول الحيوية. كما يتضح من جدول (7) أن قيم مربع كاي لجميع

الفروض دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.01)؛ مما يدل على أن هناك تبايناً في استجابات أفراد عينة البحث على جميع الفروض المدروسة، وأظهرت دلالة إحصائية قوية (مستوى دلالة أقل من 0.05) مع قيم مربع كاي مرتفعة؛ مما يدل على أن المعايير الدولية (41) تؤثر تأثيراً إيجابياً في جوانب مختلفة من القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية.

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعث مزايا تبني المعيار المحاسبي الزراعي (41)

م	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيم مربع كاي	مستوى الدلالة	درجة الموافقة من عدمها	الترتيب
1	المعيار رقم (41) يحسن من جذب فرص الاستثمار الأجنبي للقطاع الزراعي في السياق السعودي	4.00	0.78	30.8	**0.001	أوافق	4
2	المعيار رقم (41) يحسن من المعلومات المالية، ما يجعلها أكثر شفافية ومصداقية في القطاع الزراعي	4.30	0.68	10.36	**0.006	أوافق بشدة	1
3	المعيار رقم (41) يسهل عملية المقارنة بين التقارير المالية المحلية والدولية في القطاع الزراعي	4.24	0.66	12.16	**0.002	أوافق بشدة	2
4	المعيار رقم (41) يقيس الأصول الزراعية بالقيمة العادلة؛ ما يسهم في التقدير الأنسب لقيمة الأصل الزراعي	4.08	0.67	12.04	**0.002	أوافق	3
5	المعيار رقم (41) يتوافق مع البيئة الزراعية في السياق السعودي	3.94	0.68	9.88	**0.007	أوافق	5
	لجميع العبارات	4.11	0.55			أوافق	

*** $p < 0.001$, ** $p < 0.01$, * $p < 0.05$

تحليل تحديات تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" للمنتجات الزراعية في السياق السعودي ومناقشتها

بناء على النتائج من الجدول الثامن؛ فإن توجهه عينة الدراسة قد بين اتجاهها عاماً بدرجة (محايد) على بُعد التحديات التي تعوق تبني المعيار رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.13). وقد كان من أبرز التحديات التي تعوق تبني المعيار رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية وأكثر العوامل أهمية هو ما يأتي:

(القلة المعرفية للمعيار الدولي (41) بالقطاع الزراعي)، و(مشكلات الاعتراف والقياس للأصول الحيوية)، و(صعوبة وجود سوق فعالة للأصول الحيوية). إذ جاءت في الترتيب الأول والثاني والثالث بدرجة (موافق)، بمتوسط حسابي قدره (3.66)، (3.5)، (3.5) على التوالي، على حين جاءت أقل العبارات أهمية عبارة: (عدم ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي (41) للبيئة السعودية) في المرتبة الأخيرة بدرجة (غير موافق). ويمكن التنبؤ بأن تبني معيار المحاسبة الدولي (41) للزراعة مناسب للبيئة السعودية بناء على آراء المشاركين في الدراسة، على حين أن بقية العبارات جاء جميعها بدرجة محايد. جميع الفروض المدروسة أظهرت دلالة إحصائية قوية (مستوى دلالة أقل من 0.05) مع قيم مربع كاي مرتفعة؛ مما يؤكد أن المعايير الدولية (41) تؤثر تأثيراً كبيراً وإيجابياً في مختلف جوانب القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية. ويتضح أيضاً من الجدول (8) أن قيم مربع كاي لجميع الفروض دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.01)؛ مما يدل على أن هناك تبايناً في استجابات أفراد عينة البحث على جميع الفروض المدروسة، وأظهرت دلالة إحصائية قوية (مستوى دلالة أقل من 0.05) مع قيم مربع كاي مرتفعة.

جدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعث تحديات تبني معيار المحاسبة الزراعي (41)

م	العبارات	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيم مربع كاي	مستوى الدلالة	درجة الموافقة من عدمها	الترتيب
1	صعوبة تبني واستخدام المعيار الدولي (41)	3.10	0.95	23	0.001**	محايد	4
2	عدم ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي (41) للبيئة السعودية	2.40	0.90	37.6	0.001**	لا أوافق	6
3	طبيعة النشاط الزراعي في المملكة أكثر تعقيداً	2.60	1.03	26	0.001**	محايد	5
4	القلة المعرفية للمعيار الدولي (41) بالقطاع الزراعي	3.66	0.87	13.84	0.003**	أوافق	1
5	تؤثر العوامل البيئية في تبني المعيار الزراعي (41)	3.18	0.92	26.6	0.001**	محايد	3
6	مشكلات الاعتراف والقياس للأصول البيولوجية	3.50	1.13	23	0.001**	أوافق	2
7	صعوبة وجود سوق فعالة للأصول الحيوية	3.50	1.05	24.6	0.001**	أوافق	2
	لجميع العبارات	3.13	0.70			محايد	

*** $p < 0.001$, ** $p < 0.01$, * $p < 0.05$

تحليل ما مدى تَفُوق مزايا تبني المعيار المحاسبي الدُّولي رقم (41) "الزراعة" على التحديات في المنشآت الزراعية ومناقشته

يتضح من الجدول التاسع أن اتجاهات مفردات عينة الدراسة من وجهة نظر المديرين الماليين والأكاديميين قد أظهرت اتجاهاً عاماً إلى أن مزايا تبني المعيار الزراعي (41) تفوق التحديات بنسبة مقدارها 79.5%؛ ويمكن القول: إن معظم المشاركين في هذه الدراسة من مديرين ماليين وأعضاء هيئة تدريس يتفقون على أن مزايا تبني المعيار المحاسبي المتعلق بالنشاط الزراعي (41) تفوق صعوبات وتحديات استخدامه. وأكدت النتائج أيضاً أن تبني المعيار المحاسبي الخاص بالمشروعات الزراعية (41) مناسب للسياق السعودي من وجهة نظر المستجيبين. وتشير النتائج إلى أن ما يقارب 34 مشاركاً في قائمة الاستقصاء بنسبة 68% يتفقون على أن المعيار الزراعي (41) ملائم للتبني والاستخدام في السياق السعودي، وهذه النتيجة تدعم أن مزايا تبني المعيار الزراعي (41) تفوق التحديات في السياق السعودي، على حين أن هناك نسبة قليلة جداً بمقدار 4 مشاركين بنسبة 8% لا يتفقون على أن المعيار مناسب للسياق السعودي.

جدول 9

تحديد إن ما كانت مزايا تبني المعيار (41) تفوق التحديات، ومدى ملاءمة المعيار للسياق السعودي

العبارة	الإجابة	العدد	النسبة %
	لا	6	15.4%
هل تعتقد أن مزايا تبني المعيار الزراعي (41) تفوق التحديات؟	لا أعلم	2	5.1%
	نعم	31	79.5%
	المجموع	39	100%
	لا	4	8.0%
هل تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) مناسب للسياق السعودي؟	لا أعلم	12	24.0%
	نعم	34	68.0%
	المجموع	50	100%

مناقشة النتائج وتفسيرها

يهدف هذا القسم إلى مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بمزايا تبني معيار المحاسبة رقم (41) "الزراعة" وتحدياته؛ وذلك بمناقشة نتائج كل محور على حدة، وربط تلك النتائج مع نتائج الدراسات السابقة، ومناقشة مدى اتفاق نتائج هذه الدراسة من عدمه مع تلك الدراسات؛ فعلى سبيل المثال سوف يناقش هذا الجزء نتائج مزايا تبني المعيار، ومن ثمَّ ربط تلك المزايا بنتائج

الدراسات السابقة، ثم التعليق عليها. يلي ذلك مناقشة نتائج تحديات تبني المعيار المحاسبي رقم (41)، ومن ثم مناقشة مدى اتفاق هذه النتائج أو اختلافها مع الدراسات السابقة، ثم التعليق عليها. يلي ذلك سوف يقوم الباحثون بمقارنة مزايا تبني المعيار بعبويه.

التعليق على نتائج الدراسة حول مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة"

تعكس نتائج الدراسة توافقاً عاماً بين أفراد عينة الدراسة، سواء من المديرين الماليين أو الأكاديميين، حول أهمية تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) في المشروعات الزراعية في المملكة العربية السعودية. ويظهر ذلك في المتوسط الحسابي العام (4.11)، الذي يشير إلى ميل بشدة نحو الموافقة على المزايا المتوقعة من تبني هذا المعيار. تؤكد نتائج هذه الدراسة أن معيار المحاسبة الدولي (41) يوفر مزايا عديدة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، أبرزها تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة الشفافية، وتسهيل عملية المقارنة بين التقارير المالية محلياً ودولياً. ومع ذلك، فإن نجاح تطبيقه يتطلب التعامل مع عدد من التحديات المحتملة، من خلال توفير برامج تدريبية، وتطوير البنية التحتية المحاسبية، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية. ومن هنا، فإن تبني المعيار تبنيًا مدروساً يمكن أن يسهم في تحقيق نمو مستدام في القطاع الزراعي، ويدعم الأهداف الاقتصادية للمملكة وفق رؤية 2030. تضامناً مع هذه النتائج، أكدت الدراسات والأدبيات السابقة أن معظم المزايا المذكورة سلفاً لا يكون أثرها الإيجابي في المعيار الزراعي (41) فقط، ولكن يتعداه إلى جميع المعايير المحاسبية؛ فعلى سبيل المثال: أشار الباحث (Nurunnabi et al. (2020 إلى أن تبني المعايير المحاسبية في السياق السعودي له دور رئيس في تجويد البيانات المالية، وكذلك تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية محلياً ودولياً؛ ما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية في السياق السعودي، على حين أكد (Isidro (2019 أن المعيار الزراعي (41) يعتمد على طريقة القياس بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع في تقدير الأصول الزراعية وتقويمها، وهذا النوع من القياس - من وجهة نظر الباحث - هو الأمثل والأنسب لتقدير قيمة الأصل الزراعي نفسه؛ مما يسهم في زيادة الشفافية. ودعم (Fox et al. (2013 هذه الآراء والنتائج بناءً على دراستهم التي أجروها في بريطانيا والدول المجاورة لها.

التعليق على نتائج الدراسة حول تحديات تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) "الزراعة"

تعكس نتائج الدراسة توجهاً عاماً لعينة الدراسة نحو الحياد بالتحديات التي قد تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الخاص بالمشروعات الزراعية في السعودية، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.13). وتشير آراء المشاركين في هذه الدراسة إلى أن التحديات المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي (41) ليست عوائق كبيرة، وإنما تحديات يمكن معالجتها من خلال التوعية والتطوير المحاسبي. ثم إن رفض المشاركين لفكرة عدم ملائمة المعيار للبيئة السعودية يعزز من إمكانية تطبيقه بنجاح، مع وجود بعض المتطلبات التي يجب العمل عليها؛ مثل تحسين الوعي

المهني، وتطوير طرائق القياس، وتنظيم سوق للأصول البيولوجية. ومن ثمّ، يمكن القول: إنّ تطبيق المعيار (41) في السعودية ليس مجرد خيار، بل خطوة ضرورية لمواكبة المعايير الدوليّة، وتعزيز الشفافية والاستثمارات في القطاع الزراعي؛ مما يسهم في مواكبة أهداف رؤية المملكة 2030. بناءً على هذه النتائج؛ أكدت الدراسات والأدبيات السابقة أنّ هناك تحديات وصعوبات تعوق تبني المعيار الزراعي؛ من أبرزها: القصور في الفهم والمعرفة بالمعيار الزراعي (41) في السياق السعودي؛ ما خلق مشكلات متعلّقة بالاعتراف والقياس للأصول الزراعية، وهذا يؤدي إلى صعوبة تبني المعيار واستخدامه في القطاع الزراعي (Elad, 2004). على حين وجدت دراسات أخرى أن طبيعة النشاط الزراعي المعقّد، وصعوبة وجود سوق فعالة ونشطة للأصول البيولوجية، هما من المشكلات التي تعوق استخدام المعيار (41) حول العالم (Kosta et al., 2022)، هذا ووجد صبرينة (2022) نتائج وآراءً مشابهة في دراسة أجراها في الجزائر، علماً أن بعض المشاركين في هذه الدراسة أبدوا الرأي بأن تبني المعيار الزراعي (41) مهم وملامم للبيئة السعودية؛ لأن المشروعات الزراعية هي قطاع واعد للتنمية الزراعية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية؛ ما يؤدي دوراً مهماً في تحقيق رؤية المملكة 2030. وتزامناً مع هذه النتائج، أكدت بعض الدراسات الحديثة أن تبني المعايير الدوليّة هو عنصرٌ فعّال في تحقيق رؤية المملكة 2030؛ ما يسهم في نمو الاقتصاد من خلال استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى القطاع الزراعي السعودي (Alshahrani, 2021; Nurunnabi et al., 2020).

التعليق على نتائج الدراسة حول مدى تفوق مزايا تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) "الزراعة" على التحديات

تعكس نتائج الدراسة إجماعاً واضحاً بين المديرين الماليين والأكاديميين على أن مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41) الخاص بالنشاط الزراعي تفوق التحديات المرتبطة بتطبيقه؛ إذ بلغت نسبة الاتفاق على هذه النتيجة 79.5%، وتُعد هذه النسبة مؤشراً قوياً على تقبّل المعيار في السياق السعودي؛ مما يشير إلى أنه يوفر فوائد ملموسة تفوق التحديات المحتملة. وبالاعتماد على نتائج هذه الدراسة؛ يتّضح أن المعيار ليس فقط مناسباً للتطبيق في المملكة، بل يمثل فرصة مهمة لدعم التحول المحاسبي والاقتصادي وفق رؤية السعودية 2030. تضامناً مع نتائج هذه الدراسة؛ فإن الدراسات السابقة وجدت أنّ خصائص تبني المعايير الدولية تتغلب على عيوبها؛ فعلى سبيل المثال: قام (Nurunnabi 2018) بدراسة مزايا تبني المعايير في السياق السعودي وتحدياته من وجهة نظر مُعدّي القوائم المالية في الشركات السعودية المدرجة، والمراجعين القانونيين في شركات المحاسبة الأربع الكبرى، وكذلك الأكاديميون. ودرس (Fox et al. 2013) التحديات التي تعوق تبني المعايير الدولية في كلٍّ من المملكة المتحدة البريطانية وإيطاليا، وبناءً على هذه الدراسة؛ أكد الباحثون أن عيوب استخدام المعايير الدوليّة تتغلب على مزاياها وخصائصها. ودرس أيضاً (Carini et al. 2021) منافع تبني المعايير وأضراره على المنشآت الإيطالية المتوسطة الحجم، ووفقاً لنتائج الباحثين تبين أنّ تحديات المعايير الدوليّة وصعوباتها تفوق مزاياها وخصائصها.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

أهم نتائج الدراسة تتلخص في النقاط الآتية:

يُعدّ المعيار المحاسبي الدولي (41) مناسباً وملائماً للتطبيق في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية. ومن إيجابيات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (41) ما يأتي:

- يرفع إمكانية الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية؛ وذلك يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 بجذب الاستثمارات وتويعها.

- يحسّن من تنظيم معايير تطبيق القوائم المالية؛ مما يؤدي إلى الشفافية والمصادقية، ويسهل مقارنة الأداء المالي في القطاع الزراعي على المستويين المحلي والدولي.

- يقيس الأصول الزراعية بالقيمة العادلة؛ مما يسّهم في التقدير الأنسب لقيمة الأصل الزراعي.

أما التحديات التي تواجه تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (41)، فتتمثل في الآتي:

- وجود قلة معرفية للمعيار المحاسبي الدولي (41) في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية.

- وجود مشكلات الاعتراف والقياس للأصول البيولوجية.

- صعوبة وجود سوق نشطة للأصول البيولوجية.

توصيات الدراسة

في ظل نتائج الدراسة، يلخص الباحثون التوصيات بما يأتي:

- ما دام تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (41) مناسباً وملائماً للتطبيق في القطاع الزراعي في المنشآت الزراعية؛ فهذه الدراسة تُحثُّ - للتحديات المذكورة - أصحاب المصالح: (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - المنشآت الزراعية - الجامعات) على التعاون لإيجاد حلول لهذه التحديات؛ كإيجاد حلول لمشكلات الاعتراف والقياس للأصول البيولوجية، وكذلك إيجاد أسواق نشطة؛ ما يسّهم في تطبيق المعيار واستخدامه الاستخدام الصحيح.

- تحسين الوعي ورفع مستوى المعرفة بأهمية تبني معيار المحاسبة الدولي (41) واستخدامه في القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية؛ مما يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق استدامة اقتصادية بتويع مصادر الدخل الوطني من خلال القطاع الزراعي بوصفه أحد المحاور الرئيسية في هذه الرؤية.

- جذب الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي في الأنشطة الزراعية؛ وذلك من خلال تقديم تقارير مالية سليمة لأصحاب المصلحة، تتماشى مع الاتجاهات العالمية في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (41) "الزراعة".

محددات الدراسة وقيودها

واجه الباحثون مجموعة من القيود والمحددات في هذه الدراسة، تمثلت في الحدود الموضوعية، الزمنية والمكانية. من الناحية المكانية، قُيدت الدراسة بفئات محددة من المشاركين؛ إذ شملت الفئة الأولى المديرين الماليين في المنشآت الزراعية المدرجة في سوق الأسهم السعودية، في حين اقتصرت الفئة الثانية على أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في ثلاث جامعات تقع جنوبي المملكة العربية السعودية. أما من حيث الحدود الزمنية، فقد أُجريت الدراسة خلال فترة محددة استغرقت ستة أشهر. فيما يتعلق بالحدود الموضوعية، ركزت الدراسة على محورين أساسيين؛ هما: مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (41)، وتحدياته.

الدراسات المستقبلية

بناءً على قيود الدراسة ومحدداتها؛ يمكن القول: إنَّ ثَمَّةَ مجالاً واسعاً للدراسات المستقبلية؛ فإذا كان مجتمعُ الدراسة يمثل المديرين الماليين في القطاع الزراعي في الشركات المدرجة بسوق الأسهم؛ فإنَّ الدراسات المستقبلية تستطيع التركيز على المديرين الماليين في المنشآت الزراعية المتوسطة والصغيرة؛ فمن الممكن أن تُظهر نتائج مختلفة تُسهم في إثراء البحث العملي في القطاع المالي الزراعي. اعتمدت هذه الدراسة على فترة زمنية محدَّدة لجمع البيانات، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تتبنى أسلوبَ الفترة غير المحدَّدة؛ ما يُسهم في الحصول على مزيد من النتائج. درست هذه الدراسة أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (41) في المملكة العربية السعودية، ومن الممكن أن يكون ثَمَّةَ مجالٍ واسعٍ للدراسات المستقبلية في تطبيق أثر معيار رقم (41) على دول أخرى؛ لاختلاف طبيعة القطاع الزراعي بين الدول؛ ما يسهم في الحصول على نتائج مختلفة تساعد على عمل المقارنات المرجعية بين الدول في تطبيق المعيار الزراعي.

المراجع

الشهراني، سامي، والبدر، محمد. (2025). مزايا وتحديات تطبيق نظام الفصول الثلاثة: دراسة استطلاعية من وجهة نظر الأكاديميين وطلبة المحاسبة بجامعة جازان. *مجلة البحوث المحاسبية الصادرة عن جامعة الملك سعود*، 16(1)، 70-104.

[Al-Shahrani, S., & Al-Badr, M. (2025). Advantages and challenges of implementing the three-semester system: An exploratory study from the perspective of academics and accounting students at Jazan university. *Journal of Accounting Research, King Saud University*, 16(1), 70-104. (In Arabic)]

جوهري، أيوب، وخويلدي، الطاهر، وكويسي، محمد. (2019). تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الزراعية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة فلاحية AGRO SUD خلال الفترة 2014-2019. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. مسترجع من <https://search.mandumah.com/Record/1148900>

Johari, A., Khwaildi, T., & Kouissi, M. (2019). *Evaluation of accounting practices in Algerian agricultural institutions: A case study of AGRO SUD farming enterprise during the period 2014-2019*. Kasdi Merbah University – Ouargla. <https://search.mandumah.com/Record/1148900>

بن قدور، أشواق، وشمأخي، بوبكر. (2020). المحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والنظام المحاسبي المالي الجزائري. *المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية*, 11(1)، 29-48. <https://asjp.cerist.dz/en/article/119695>

[Ibn Qaddūr, A., & Shmākhy, B. (2020). Accounting in agricultural activity: A comparative analytical study between IAS (41) and the Algerian financial accounting system. *The Algerian Journal of Globalization and Economic Policies*, 11(1), 29-48. (in Arabic)] <https://asjp.cerist.dz/en/article/119695>

صبرينة، رباحي. (2022). إشكالية التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم "41" في المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية النباتية: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*, 6(2)، 134-154. <https://asjp.cerist.dz/en/article/198634>

[Şabrīnah, R. (2022). The problem of compatibility between the financial accounting system and IAS (41) in the accounting processing of plant biological assets: Comparative analytical study. *Majallat Al-Buḥūth fī Al-'Ulūm Al-mālīyah wa-Al-Muḥāsabīyah*, 6(2), 134-154. (in Arabic)] <https://asjp.cerist.dz/en/article/198634>

القينعي، عز الدين. (2020). محاسبة القطاع الزراعي بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي. *مجلة البحوث والدراسات التجارية*, 4(2)، 147-172. <https://asjp.cerist.dz/en/article/133450>

[Al-Qaynī, 'I. (2020). Muḥāsabat al-qīṭā' al-zirā'ī bayna al-ma'āyir al-muḥāsabīyah al-Dawliyah wa-al-nizām al-Muḥāsibī al-mālī. *Journal of Research and Commercial Studies*, 4(2), 147-172. (in Arabic)] <https://asjp.cerist.dz/en/article/133450>

لونيس، حنان. (2021). *المحاسبة الفلاحية في إطار تطبيق مشروع المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي في المؤسسة الفلاحية الجزائرية والتوجه نحو تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (41): دراسة ميدانية في مجمع تربية الدواجن* [رسالة دكتوراه]. جامعة الجزائر. 2572/https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789

[Lawnīs, H. (2021). *Al-Muḥāsabah al-filāḥīyah fī iṭār taṭbīq mashrū‘ al-mukhaṭṭat al-muḥāsibī lil-qīṭā‘ al-fallāḥī fī Al-Mu’assasah Al-Filāḥīyah Al-Jazā’irīyah wa-al-tawajjuh nahwa taṭbīq al-mi‘yār al-muḥāsibī al-dawlī raqm (41): Dirāsah maydānīyah fī majma‘ tarbiyat al-dwājn* [Ph. D. thesis]. University of Algiers. (in Arabic)] https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2572

Alshahrani, S. (2021). *Education and training associated with the implementation of IFRS in Saudi Arabia* [Ph. D. thesis]. University of Dundee. Find Theses - Discovery - the University of Dundee Research Portal. (Accessed: 01/09/2023)

Argilés, J. M., Garcia-Blandon, J., & Monllau, T. (2011). Fair value versus historical cost-based valuation for biological assets: Predictability of financial information. *Revista De Contabilidad*, 14(2), 87–113. https://doi.org/10.1016/s1138-4891(11)70029-2

Carini, C., Teodori, C., Veneziani, M., Dunne, T., & Helliari, C. (2011). Perceived costs and benefits of IFRS adoption in Italian medium size entities. *Rivista Piccola Impresa / Small Business*, 3(3), 9–35. https://doi.org/10.14596/pisb.37

Elad, C. (2004). Fair value accounting in the agricultural sector: Some implications for international accounting harmonization. *European Accounting Review*, 13(4), 621–641. https://doi.org/10.1080/0963818042000216839

Elad, C. (2007). Fair value accounting and fair trade: An analysis of the role of International Accounting Standard No. (41) in social conflict. *Socio-Economic Review*, 5(4), 755–777. https://doi.org/10.1093/ser/mwm013

Fox, A., Hannah, G., Helliari, C., & Veneziani, M. (2013). The costs and benefits of IFRS implementation in the UK and Italy. *Journal of Applied Accounting Research*, 14(1), 86–101. https://doi.org/10.1108/09675421311282568

International Financial Reporting Standards (IFRS). (2025). *IFRS application around the world: Jurisdictional profile – Saudi Arabia*. https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/jurisdictions/pdf-profiles/saudi-arabia-ifrs-profile.pdf (Accessed: 02/01/2025).

- International Financial Reporting Standards (IFRS). (2025). *IAS (41) – Agriculture*. [https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-\(41\)-agriculture](https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-(41)-agriculture) (Accessed: 27/04/2023).
- Isidro, H. (2019). Financial reporting of biological products: A review of reporting rules and European practice. In N. Marcu, G.-R. Lădaru, & I. N. Gostin (Eds.), *Entrepreneurial innovation in agri-food science* (pp. 157–174). AGROECOINN Project 2019-1-RO01-KA203-063939.
- Kanabekova, A., Andybayeva, G., Tulegenova, R., & Aimagambetova, A. (2021). Analysis of biological assets in agriculture. *Journal of Environmental Management and Tourism*, 12(5), 1371. [https://doi.org/10.14505/jemt.v11.5\(53\).21](https://doi.org/10.14505/jemt.v11.5(53).21)
- Kosta, E., Bakiasi, A., & Jupe, A. (2022). Challenges of agricultural entities in financial reporting: Case of Albania. *International Journal of Advanced Engineering Research and Science*, 9(8), 481–492. <https://doi.org/10.22161/ijaers.98.54>
- Mah'd, O. A., & Mardini, G. H. (2022). The quality of accounting education and the integration of the international education standards: Evidence from Middle Eastern and North African countries. *Accounting Education*, 31(2), 113–133. <https://doi.org/10.1080/09639284.2020.1790020>
- Marsh, T., & Fischer, M. (2013). Accounting for agricultural products: US versus IFRS GAAP. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 11(2), 79–88. <https://doi.org/10.19030/jber.v11i2.7620>
- Nurunnabi, M. (2018). Perceived costs and benefits of IFRS adoption in Saudi Arabia: An exploratory study. *Research in Accounting Regulation*, 30(2), 166–175. <https://doi.org/10.1016/j.racreg.2018.09.001>
- Nurunnabi, M., Jermakowicz, E. K., & Donker, H. (2020). Implementing IFRS in Saudi Arabia: Evidence from publicly traded companies. *International Journal of Accounting and Information Management*, 28(2), 243–273. <https://doi.org/10.1108/ijaim-04-2019-0049>
- Nurunnabi, M., Donker, H., & Jermakowicz, E. K. (2022). The impact of mandatory adoption of IFRS in Saudi Arabia. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 49, 100509. <https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2022.100509>
- Saudi Organization for Certified Public Accountants (SOCPA). (2023). *Project for transition to international accounting auditing standards*. <https://www.socpa.org.sa/Socpa/About-Socpa/Socpa-Projects.aspx>

- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students*. London: Pearson Education.
- Taber, K. S. (2018). The use of Cronbach's Alpha when developing and reporting research instruments in science education. *Research in Science Education*, 48(12), 1273–1296. <https://doi.org/10.1007/s11165-016-9602-2>
- Yamani, A., & Almasarwah, A. (2019). Resistive factors of delaying IFRS adoption in Saudi Arabia listed firms. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 17(3), 468–497. <https://doi.org/10.1108/JFRA-08-2018-0063>

ملحق (1)

قائمة استقصاء لأعضاء هيئة التدريس

أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي

عزيزي المشارك / عزيزتي المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة المرفقة هي جزء من دراسة يجريها الفريق حالياً بعنوان: "أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي". تهدف الدراسة إلى:

- 1- تسليط الضوء على مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 2- تسليط الضوء على التحديات التي تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 3- تحديد إن كانت مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" تفوق التحديات أو العكس.

إن تعاونكم وتكرمكم بإكمال هذه الاستبانة أمر جوهري لإنجاز هذه الدراسة بالشكل المطلوب. أتعهد بموجبه بأن المعلومات التي ستقدمها ستتم معالجتها بسرية، وسيتم استخدامها لأغراض الدراسة فقط. في حالة الرغبة في الحصول على نسخة من النتائج النهائية للبحث، الرجاء كتابة العنوان الذي يمكنني مراسلتكم عليه في نهاية الاستبانة.

الأستاذ المساعد / سامي بن عبيد بن سالم الشهراني*

وكيل معهد البحوث والخدمات الاستشارية

قسم المحاسبة والمالية

كلية إدارة الأعمال - جامعة جازان

email: sshahrani@jazanu.edu.sa

القسم الأول: معلومات عامة

1 - الجنس

- ذكر

- أنثى

2 - الجنسية

- سعودي

- غير سعودي

3 - الدرجة العلمية

- أستاذ

- أستاذ مشارك

- أستاذ مساعد

- محاضر

- معيد

4 - عدد سنوات الخبرة في مجال التدريس الأكاديمي

- سنة متعاون

- أقل من خمس سنوات

- من 5 سنوات ولكن أقل من 10 سنوات

- من 10 سنوات ولكن أقل من 15 سنة

- من 15 سنة ولكن أقل من 20 سنة

- من 20 سنة فأكثر

5 - عدد سنوات الخبرة كعضو مهني في المحاسبة

- 5 سنوات فأقل

- 6-10 سنوات

- 11-15 سنة

- 20 سنة فأكثر

- لا يوجد

القسم الثاني: مزايا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (41) الخاص بالمشاريع الزراعية في المملكة العربية السعودية

6 - يتطلب منك هذا القسم توضيح مستوى موافقتك من عدمها على العبارات الآتية:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد لا أوافق	لا أوافق بشدة
المعيار رقم (41) يحسن من جذب فرص الاستثمار الأجنبي للقطاع الزراعي في السياق السعودي				
المعيار رقم (41) يحسّن من جَوْدَة المعلومات المالية؛ ما يجعلها أكثر شفافية ومصداقية في القطاع الزراعي				
المعيار رقم (41) يسهل عملية المقارنة بين التقارير المالية المحلية والدولية في القطاع الزراعي				
المعيار رقم (41) يقيس الأصول الزراعية بالقيمة العادلة؛ ما يسهم في التقدير الأنسب لقيمة الأصل الزراعي				
المعيار رقم (41) يتوافق مع البيئة الزراعية في السياق السعودي				

القسم الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة في التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية

7 - يتطلب منك هذا القسم توضيح مستوى موافقتك من عدمها على العبارات الآتية:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد لا أوافق	لا أوافق بشدة
صعوبة تبني المعيار الدولي (41) واستخدامه				
عدم ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي (41) للبيئة السعودية				
طبيعة النشاط الزراعي في المملكة أكثر تعقيداً				
القلة المعرفية للمعيار الدولي (41) بالقطاع الزراعي				
تؤثر العوامل البيئية في تبني المعيار الزراعي (41)				
مشكلات الاعتراف والقياس للأصول البيولوجية				
صعوبة وجود سوق فعّالة للأصول الحيوية				

القسم الرابع: أسئلة ختامية

- 8 - هل تعتقد أن مزايا تطبيق المعيار الزراعي (41) تفوق التحديات؟ إذا كانت الإجابة نعم، فلماذا تعتقد ذلك؟
- 9 - هل تعتقد أن صعوبات المعيار (41) وتحدياته تفوق المزايا؟ إذا كانت الإجابة نعم؟ فلماذا تعتقد ذلك؟
- 10 - هل تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) مناسب للسياق السعودي؟
- 11 - في حال وجود أي تعليقات أو ملاحظات أو معلومات مهمة تريد إضافتها لهذا الاستبيان، فالرجاء إضافتها في الأسفل؟

ملحق (2)

قائمة استقصاء للمديرين الماليين

أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي
عزيزي المشارك / عزيزتي المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة المرفقة هي جزء من دراسة يجريها الفريق حالياً بعنوان: "أثر تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41): دراسة ميدانية على القطاع الزراعي السعودي". تهدف الدراسة إلى:

- 1 - تسليط الضوء على مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 2 - تسليط الضوء على التحديات التي تعوق تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" الخاص بالمشروعات الزراعية في السياق السعودي.
- 3 - تحديد إن كانت مزايا تبني معيار المحاسبة الدولي (41) "الزراعة" تفوق التحديات أو العكس.

إن تعاونكم وتكرمكم بإكمال هذه الاستبانة أمر جوهري لإنجاز هذه الدراسة بالشكل المطلوب. أتعهد بموجبه بأن المعلومات التي ستقدمها ستتم معالجتها بسرية وسيتم استخدامها لأغراض الدراسة فقط. في حالة الرغبة في الحصول على نسخة من النتائج النهائية للبحث، الرجاء كتابة العنوان الذي يمكنني مراسلتكم عليه في نهاية الاستبانة.

الأستاذ المساعد/ سامي بن عبيد بن سالم الشهراني*

وكيل معهد البحوث والخدمات الاستشارية

قسم المحاسبة والمالية

كلية إدارة الأعمال - جامعة جازان

email: sshahrani@jazanu.edu.sa

القسم الأول: معلومات عامة

1 - الجنس

- ذكر

- أنثى

2 - المستوى التعليمي

- الدبلوم

- البكالوريوس

- الماجستير

- الدكتوراه

3 - عدد سنوات الخبرة المحاسبية في القطاع الزراعي

- سنوات فأقل

- من 6 سنوات ولكن أقل من 10 سنوات

- من 11 سنة ولكن أقل من 20 سنة

- من 20 سنة فأكثر

القسم الثاني: مزايا تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (41) الخاص بالمشاريع الزراعية في المملكة العربية السعودية

4 - يتطلب منك هذا القسم توضيح مستوى موافقتك من عدمها على العبارات الآتية:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد لا أوافق	لا أوافق بشدة
المعيار رقم (41) يحسن من جذب فرص الاستثمار الأجنبي للقطاع الزراعي في السياق السعودي				
المعيار رقم (41) يحسّن من المعلومات المالية؛ ما يجعلها أكثر شفافية ومصداقية في القطاع الزراعي				
المعيار رقم (41) يسهل عملية المقارنة بين التقارير المالية المحلية والدولية في القطاع الزراعي				
المعيار رقم (41) يقيس الأصول الزراعية بالقيمة العادلة، ما يسهم في التقدير الأنسب لقيمة الأصل الزراعي				
المعيار رقم (41) يتوافق مع البيئة الزراعية في السياق السعودي				

القسم الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق نظام الفصول الثلاثة في التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية

5 - يتطلب منك هذا القسم توضيح مستوى موافقتك من عدمها على العبارات الآتية:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد لا أوافق	لا أوافق بشدة
صعوبة تبني المعيار الدولي (41) واستخدامه				
عدم ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي (41) للبيئة السعودية				
طبيعة النشاط الزراعي في المملكة أكثر تعقيداً				
القلة المعرفية للمعيار الدولي (41) بالقطاع الزراعي				
تؤثر العوامل البيئية في تبني المعيار الزراعي (41)				
مشكلات الاعتراف والقياس للأصول البيولوجية				
صعوبة وجود سوق فعالة للأصول الحيوية				

القسم الخامس: أسئلة ختامية

- 6 - هل تعتقد أن مزايا تطبيق المعيار الزراعي (41) تفوق التحديات؟ إذا كانت الإجابة نعم، فلماذا تعتقد ذلك؟
- 7 - هل تعتقد أن صعوبات المعيار (41) وتحدياته تفوق المزايا؟ إذا كانت الإجابة نعم؟ فلماذا تعتقد ذلك؟
- 8 - هل تبني المعيار المحاسبي الدولي (41) مناسب للسياق السعودي؟
- 9 - في حال وجود أي تعليقات أو ملاحظات أو معلومات مهمة تريد إضافتها لهذا الاستبيان، فالرجاء إضافتها في الأسفل؟

شكراً جزيلاً على المشاركة في هذه الاستبانة

سامي الشهراني و محمد الفيضي و ماجد الحارثي

سامي بن عبيد بن سالم الشهراني، حاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة دندي بالمملكة المتحدة عام 2021. ويشغل حالياً منصب أستاذ مساعد في قسم المحاسبة والمالية بكلية الأعمال في جامعة جازان، إضافة إلى عمله وكيلاً لمعهد البحوث والخدمات الاستشارية بالجامعة. تركّز اهتماماته البحثية على المحاسبة المالية. ومعايير المحاسبة الدولية. (sshahrani@jazanu.edu.sa)

محمد بن حسين الفيضي، حاصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بورغون فرانش بفرنسا عام 2018. يتمتع بخلفية في المحاسبة مع أكثر من خمسة عشر عاماً من الخبرة في التدريس والبحث في الجامعة، ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً في قسم المحاسبة والمالية بجامعة جازان. تركّز اهتماماته البحثية على مجالات الاستدامة والأداء والحوكمة. (malfify@jazanu.edu.sa)

ماجد بن دخيل الله الحارثي، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة بلموث بالمملكة المتحدة عام 2016. وهو أستاذ في الاقتصاد والمالية بكلية الأعمال جامعة الملك عبدالعزيز، ورئيس قسم التمويل في الكلية. تتركّز اهتماماته البحثية في مجالات الاستدامة والاقتصاد والمالية. نشر أوراق بحثية منشورة في مجلات علمية رصينة ومحكمة. (mdalharthi@kau.edu.sa)